



منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي
الدورة الثانية
الندوة العلمية:
التحوط في المعاملات المالية: الضوابط والأحكام
التي يعقدها
مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي
بالتعاون مع منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي
خلال الفترة من: 26 – 27 إبريل 2016م

تغطية خطر تقلبات سعر الصرف في الاستثمار Forex Risk Hedging

إعداد

الأستاذ الدكتور محمد عبدالغفار الشريف

الأمين العام السابق للأمانة العامة للأوقاف

العميد السابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وقائد الغر المحجلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن من طبيعة العملية الاستثمارية تعرضها للمخاطرة، ولكن هناك مخاطر متوقعة بالنسبة للمستثمر، فلذا يحتاط لها مسبقاً، ويأخذ لها هامش احتياط في العملية الاستثمارية عن طريق زيادة نسبة الربح، أو أخذ مخصصات مالية لتلك المخاطر، ولكن هناك مخاطر خارجة عن نطاق التوقعات، وقد تحكما في أحيان كثيرة ظروف سياسية، أو تقلبات كبيرة غير متوقعة في الأسواق، ونخص منها تقلبات أسعار العملة.

والأسواق التقليدية، للاستثمار لديها بعض الأدوات لحماية المستثمرين من خطر تقلبات أسعار العملة من ذلك: "تغطية خطر تقلبات أسعار العملة" Forex Risk Hedging وملخص هذه العملية:-

أن يوقع المستثمر مع مؤسسة مالية عقدا تلتزم بمقتضاه هذه المؤسسة بأن تبيع للمستثمر المذكور عملة معينة في زمن مستقبل مبين بسعر صرف محدد متفق عليه مسبقاً في العقد، مقابل عوض معلوم لهذا الالتزام.

وليس بالضرورة ان يتم تنفيذ العقد عند حلول الأجل، لأنه قد لا يحتاج المستثمر إلى هذه العملة.

والسؤال المطروح هل يجوز للشركات الإسلامية أن تدخل في مثل هذا العقد لحماية استثماراتها، وحماية حقوق عملائها من أخطار متوقعة نتيجة للتقلبات الكثيرة، والكبيرة – أحياناً- في أسعار صرف العملات؟

هناك اتجاهان فقهيان في الموضوع:

الأول: يرى منع هذا العقد، لأنه جمع بين الغرر والربا.

أ. أما الغرر¹، فلأن العقد على خطر الانعقاد وعدمه، لأن المستثمر قد لا يحتاج إلى العملة فلا يتم العقد. ويلتزم بموجب العقد بأن يدفع للطرف الآخر – وهو الضامن لخطر تقلبات

¹ الغرر لغة المخاطرة. وقيل أصل الغرر النقصان، من قول العرب غارت الناقة إذا نقص لبنها. أما الغرر في الاصطلاح الفقهي: فهو ما كان مستور العاقبة. وعقد الغرر هو ما خفيت عاقبته، أو تردد بين الحصول والفوات. قال ابن القيم: الغرر تردد بين الوجود والعدم، فنهى عن بيعه، لأنه من جنس القمار الذي هو الميسر. وهو إنما يكون قماراً إذا كان أحد المتعاضدين يحصل له المال، والآخر قد يحصل له، وقد لا يحصل. (معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء أ.د / نزيه حماد 258)

أسعار العملة – مبلغا معيناً. وهو عين القمار جاء في صحيح مسلم برقم 1554 "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر".

والغرر الواقع في هذا العقد أصلي لا تبغي، لأنه معقود على خطر تقلبات أسعار العملة في السوق، وهو غير معلوم الحصول. جاء في الموسوعة الفقهية: يشترط في الغرر حتى يكون مؤثراً في صحة العقد أن يكون في المعقود عليه أصالة. أما إذا كان الغرر فيما يكون تابعا للمقصود بالعقد فإنه لا يؤثر في العقد¹. والعقد هنا ورد أصالة على خطر غير معلوم الحصول.

وقد اتفق الفقهاء على تحريم القمار لقوله تعالى: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"²، وهو حصول العوض لأحد طرفي العقد مع خطر حصول البديل للآخر أو عدم حصوله.

ب. وأما الربا فإن العقد إذا تم فسيؤول إلى عقد صرف³، ولا يجوز في عقد الصرف الخيار. قال ابن الهمام: لا يصح في الصرف خيار الشرط، لأنه يمنع ثبوت الملك أو تمامه، وذلك يخل بالقبض المشروط في هذا العقد، لقوله صلى الله عليه وسلم "بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد"⁴ وكذلك يشترط لصحة عقد الصرف أن يتم بسعر يوم إجراء عملية الصرف – أو سعر يوم التعاقد – جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة، فقلت يا رسول الله رويدك أسألك، إنني أبيع الإبل بالنقيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، وأخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه. فقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تتفرقا وبينكما شيء"⁵.

ت. وهذه العملية نوع من أنواع بيع الاختيارات، الذي منعه مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. جاء 63 (7/1) ما يلي:

إن المقصود بعقود الاختيارات الاعتياض عن الالتزام ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة، أو في وقت معين. إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين.

¹ الموسوعة 31/ 151

² المائدة آية 90، وانظر الموسوعة الفقهية 39/ 405.

³ الصرف: هو بيع الأثمان بعضها ببعض بشروط مخصوصة (الموسوعة 26/ 350)

⁴ رواه الترمذي رقم 3532، وانظر المسألة في الموسوعة (26/ 350)

⁵ رواه أبو داود رقم 3354، والترمذي رقم 1242، والنسائي رقم 4586 وابن ماجه رقم 2262، ورجاله ثقات.

وهو من العقود المستحدثة، ولا ينضوي تحت أي عقد من العقود المسماة. وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه فإنه غير جائز شرعا. وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداء فلا يجوز تداولها.

الرأي الثاني: يرى جواز هذا العقد، وممن اختار هذا الرأي الأستاذ الدكتور نزيه حماد – حفظه الله – في بحث بعنوان " المعوضة عن الالتزام ببيع العملات في المستقبل Hedging " قدمه لندوة "التحوط للعملات: اجتهاد معاصر" المنعقدة بالكويت قال في خاتمة بحثه بعد أن سرد أدلته: وبناء على ذلك فليس هناك مانع شرعي- في نظري – من القول بإباحة هذه المعاملة لمن يحتاج إليها من التجار والصناعيين والموردين وغيرهم، بناء على تحقق وقيام الحاجة الخاصة إليها¹، إذ الحاجة الخاصة تبيح المحظور² و "الحاجة تُنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة"³ كما جاء في القواعد الفقهية.

خاتمة في الضوابط الشرعية للمعوضة عن الالتزامات⁴.

لقد ظهر في ختام هذه الدراسة : أن كل التزام – سواء كان بفعل أو امتناع عن فعل، بتصرف عقدي او غير عقدي، بمعوضة أو تبرع أو غير ذلك تجوز المعوضة عنه بالمال إذا توافرت فيه الشروط الخمسة الآتية:

1. أن يكون فيه نفع مقصود للملتزم له.

2. أن يكون نفعه مشروعاً.

3. أن يكون متقوماً (له قيمة مالية في الصرف).

4. أن يكون مقدور الوفاء به.

5. أن يكون هناك حاجة إليه.

وقد استدلل لرأيه بما يلي:

1. أن هذا الالتزام مال تجوز المعوضة عليه، لأنه جمع عناصر المالية الثلاثة، وهي:

العنصر الأول: (أن يكون فيه منفعة مقصودة)

لا شك أن في الالتزام (محل البحث) في عصرنا هذا منفعة مقصودة لمشتريه، عندما يقصد منه تغطية حاجة حقيقية إلى تلك الكمية من العملة المطلوبة في ذلك الوقت، والتحوط من خسارة ممكنة أو متوقعة الحصول نتيجة التقلبات الكثيرة في أسعار صرف العملات بالنسبة

¹ الحاجة العامة: هي التي يكون الاحتياج فيها شاملاً لجميع الناس. أما الحاجة الخاصة: فهي التي يكون الاحتياج فيها خاصاً بطائفة من الناس يجمعهم وصف مشترك، كأهل بلدة أو حرفة أو غير ذلك. (انظر المدخل الفقهي العام للزرقي 997/2، الغرر وأثره في العقود للدكتور الضربير ص 604).

² المنثور في القواعد للزركشي 25 / 2

³ م (32) من مجلة الاحكام العدلية ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص 100، الأشباه والنظائر للسيوطي ص 88.

⁴ البحث المذكور 23

إلى فئة التجار وأرباب الصناعات الذين يستوردون البضائع أو المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم على دفعات متوالية، وبأقساط مؤجلة بعملة من العملات الأجنبية، ثم يبيعونها أو ما ينتج عنها من مصنوعات بعملتهم المحلية بالنقد أو بالنسيئة أو ضمن عقود توريد أو بعقود سلم أو استصناع أو غير ذلك، حيث يلزمهم التحوط بذلك من الخسائر الفادحة أو الإفلاس نتيجة التغيرات التي قد تطرأ على أسعار صرف تلك العملات.

العنصر الثاني: (أن تكون منفعة متقومة)

ومعنى ذلك : أن يكون لنفعه قيمة مالية في عرف الناس، وهذا العنصر بلا شك متحقق في الالتزام (محل البحث) في عصرنا الحاضر، ولا عبرة بتخلفه في العصور السالفة والقرون الخالية، إذ الأصل الشرعي أن مالم يكن من النفع معتبرا مالا في النظر الشرعي لعدم تقومه عرفا في زمن من الأزمنة، فإنه يعد مالا شرعا إذا صار له قيمة مالية في زمان آخر، لا ابتداء الحكم في ذلك على العرف، ولا ينكر تغير الأحكام (المبنية على العرف) بتغير الأزمان، إذا تبدل العرف في تلك المسائل، كما هو مقرر في قواعد الفقهاء وأصول الشريعة.

يوضح ذلك تعليل الإمام القرافي منع المعاوضة عن الضمان (الذي هو التزام مال في الذمة) بأنه نفع غير متقوم¹ عرفا (أي في زمانه)، وبناء على ذلك لم يعتبره مالا، ونص على عدم جواز مبادئته بمال، وذلك موافق للقول الراجح في مذهب المالكية.

جاء في الذخيرة للقرافي ما نصه : "قاعدة: الأعيان والمنافع ثلاثة أقسام: (منها) ما يتقبل بعوض: كالبر وكراء الدار (ومنها) ما لا يقبله: إما لمنع الشرع، كالخمر والغناء، أو لأنه غير متقوم عادة، كالبرة الواحدة، ومناولة النعل. أو لعدم اشماله على مقصود البتة؛ كالذرة من التراب، وتحريك الأصابع.

(ومنها) ما اختلف فيه، هل يقبل المعاوضة أم لا؟ كالختان والفساد والحجامة.. إلخ. ومن القسم الثاني: الضمان، فإنه وإن كان مقصودا للعقلاء، لكنه غير متقوم عادة، فلا يجوز أن يقابل بالأعيان"

أما في عصرنا الحاضر، فقد أصبح الضمان متقوما في العرف التجاري، وعلى ذلك ينبغي القول بماليته ومشروعية المعاوضة عنه بمال، وعدم الجمود على الأقوال المنقولة بالمنع، لتغير الأساس الذي بني عليه الحظر في تلك الأقوال، وذلك موافق لقول مشهور آخر في مذهب المالكية، حكاه ابن راشد القفصي من أئمة المالكية - في معرض كلامه عن حظر "بيوع الآجال"، التي تعني القصد إلى ظاهر جائز، ليتوصل به إلى باطن ممنوع - فقال "وقد

¹قال الدميري : "المتقوم: بكسر الواو حيث ورد، لأنه اسم فاعل، فلا يصح الفتح على أن يكون اسم مفعول، لأنه مأخوذ من تقوم كتعلم، وهو قاصر، واسم المفعول لا يبني إلا على متعد" (النجم الوهاج في شرح المنهاج 4/472).

منع من ذلك مالك حسما للذريعة – والأصل أن تنتظر إلى ما خرج من اليد ، وما رجع إليها، وتقابل أحدهما بالآخر:

- فإن كان مما لو ابتدأ المعاملة عليه جاز، فأجز.
- وإلا فامنع، إن كان الوجه مما يكثر القصد إليه ، كالبيع والسلف.
- وإن كان مما يقل، كضمان بجعل، فقولان مشهوران.
- وإن كان مما يبعد جدا، كأسلفني وأسلفك ، فالمشهور الجواز ، خلافا لابن الماجشون¹.

العنصر الثالث: (أن تكون تلك المنفعة مشروعة)

وهذا الأمر يختلف في مسألتنا بحسب القصد من شراء الالتزام:

أ. فإن كان القصد والغرض من شراء ذلك الالتزام مجرد مضاربة (speculation) على أسعار العملات، عندما يكون من المتوقع ارتفاعه وزيادته، لا التملك الحقيقي لتلك العملة، وإنما الحصول على فرق السعر إن ارتفعت قيمتها في السوق. ففي هذه الحالة تكون المنفعة المقصودة من الشراء – إن وجدت – غير مشروعة، لأنها مراهنة من جنس الميسر والقمار، وبذلك تنتفي صفة المالية عن ذلك الالتزام ولا يجوز مبادلتها بمال قط. وهو بهذه الصورة لا يعدو أن يكون ضربا من "عقود الاختيارات" المحظورة شرعا التي صدر في شأنها قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة رقم 63 (7/1)، ونصه: "إن عقود الاختيارات – كما تجري في الأسواق المالية العالمية – هي عقود مستحدثة، لا تنضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة، وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه، فإنه عقد غير جائز شرعا"

ب. وأما إذا كان القصد من شراء ذلك الالتزام التملك الحقيقي لتلك العملة في المستقبل، نظرا لاحتياج العميل إليها في ذلك التاريخ، ولأنه إنما لجأ إلى تلك الصفقة (شراء الالتزام) مسبقا لتغطية حاجته المستقبلية الحقيقية إليها، والتحوط من خسارة محتملة الوقوع نتيجة تغير أسعار صرف العملات، في ظل تعذر الصرف الناجز المسبق لكل ما يحتاج إليه العميل من عملات في المستقبل، ففي هذه الحالة، وفي ضوء الملابس والظروف الرهنة للتجارة الدولية والصناعة التي تعتمد على مواد أولية تباع بعملة غير التي تباع بها منتجاتها، فإن منفعة الالتزام تكون مشروعة ، وتعد مالا في النظرة الشرعية، وعلى ذلك تجوز المعاوضة عنها بمال.

¹ لباب اللباب لابن راشد القفصي ص 144

وفي ذلك يقول الإمام الشوكاني: " كل ما كان يتعلق به منفعة يحلها الشرع، فبيعه جائز، وكل ما كان لا منفعة له أصلاً، أو كانت تلك المنفعة غير جائزة فبيعه غير جائز، لأن الوسيلة إلى الحرام حرام."¹

ويقول ابن القيم: وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على أن المقصود في العقود معتبرة، وأنها تؤثر في صحة العقد وفساده – وفي حله وحرمة، بل أبلغ من ذلك، وهي أنها تؤثر في الفعل الذي ليس بعقد، تحليلاً وتحريماً، فيصير حلالاً تارة وحراماً تارة باختلاف النية والقصد، كما يصير صحيحاً تارة وفساداً تارة باختلافها².

الترجيح:

والذي يظهر لي هو رجحان الرأي الأول لظهور أدلته، وأن كل ما تفضل به الموافقون من أدلة لإباحة هذا هي نفس أدلة المبيحين لعقد التأمين التجاري، والأستاذ الدكتور نزيه حماد ممن يقول بذلك. ومع احترامي لرأيهم فإنه صدر قرار المجمع الفقهي رقم (2/9/9) بتحريمه. ولا نحتاج ان نذكر الردود في الموضوع فهي معلومة لدى حضراتكم، وقد استوعبها العلماء بحثاً³.

الحل البديل:

الحل هو في إنشاء الصندوق الوقفي للتأمين، ويمكن ان يجعل لكل نوع من الأخطار صندوقاً وقيماً خاصاً به، والتاريخ الإسلامي مليء بذلك⁴ ويمكن لهؤلاء المشتركين أن يختاروا من بينهم من يقوم بإدارة هذا الصندوق، كما هو الحال في تطبيق التأمين التعاوني في أكثر بلدان العالم، ويضعون نظاماً للعمل في الصندوق، والأقساط وكيفية تحصيلها، والتعويض وشروط استحقاقه، وطرق استثمار أموال الصندوق، وغير ذلك من الأعمال الإدارية لوائح خاصة، ويمكن اعتمادها من وزارات التجارة في بلدانهم⁵ أو يمكن أن توكل

¹ السيل الجرار 23/3

² اعلام الموقعين 121/3

³ انظر مجلة المجمع العدد الثاني الجزء الثاني.

⁴ فضلاً عن الأوقاف التي كانت تخدم المساجد ودور العلم، فقد وقف المسلمون أوقافاً كثيرة على الشؤون الصحية بتنوع حاجياتها من وقف على المجذومين أو أوقاف على العميان والبرصان، بل سبق المسلمون غيرهم إلى إنشاء مستشفيات متنقلة – انظر ما كتبه الوزير علي بن عيسى الجراح إلى رئيس الأطباء بذلك في تاريخ الحكماء للقفطي 192 – وكذلك وقف المسلمون على الشيوخ والزمنى والأرامل والمطلقات والأيتام وخصصت أوقاف لمكتبات وأوقاف لتوفير المياه والمواصلات البرية، وأوقاف لخدمة البريد – بل تعدت الأوقاف إلى بعض أنواع الحيوان كالخيول المصابة، والقطط العمى – ومن أطرف ما قرأته ما أورده الونشريسي في كتابه الجامع " المعيار المعرب 297/5" في مسألة الحاكة والتجار بين الفقهاء الإماميين القاضي بسلا أبي عثمان سعيد بن محمد العقباني والمفتي بفاس أبي العباس أحمد بن القاسم القباب، حيث اتفق تجار البز لمواجهة المغارم المخزنية التي توظف عليهم، وربما كانت ثقيلة أن يكونوا صندوقاً وقيماً للاستعانة على تلك المغارم يوم وقوعها واتفقوا على أنه متى اشتروا سلعة للتجارة يقف مشتريها درهما صغيراً، ويجمعون ذلك بيد من يتقون عليه. فرفع ذلك إلى القاضي العقباني فأفتى التجار بالجواز على أن لا يجبروا أحداً منهم (وانظر الوقف ودوره في التنمية للهيبي 95 وما بعدها، الوقف الإسلامي لدكتور قحف 36 وما بعدها).

⁵ انظر التأمين التجاري وإعادة التأمين للدكتور الضربير 124، 126، من أعمال الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي.

إدارة الصندوق إلى هيئة إدارية متخصصة سواء كانت شركة أو أفراداً وتطبق على الهيئة الإدارية للصندوق أحكام ناظر الوقف. جاء في المادة 169 من قانون العدل والإنصاف للعلامة قدري باشا "يجوز أن يجعل الواقف للمتولي على وقفه مبلغاً معلوماً في كل سنة ، ليقوم بأمر الوقف وبمصالحه، ويجوز للواقف دون القاضي أن يجعل للقائم بأمر وقفه معلوماً أكثر من أجر مثله".¹

ويجوز استثمار أموال الصندوق وتنميتها بجميع الوسائل الشرعية الممكنة، بشرط اتخاذ الاحتياطات الواجبة لتجنيبها الخسارة أو العبث. جاء في شرح قانون الوقف المصري للعلامة محمد أحمد فرج السنهوري في شرح المادة 14. والتي تتكلم عن جواز استثمار أموال البديل ما يلي² "ويجوز استثمار أموال البديل بأي وجه من وجوه الاستثمار الجائزة شرعاً. ومن الواضح أن الاستثمار الجائز شرعاً لا يكون بإقراض أموال البديل نظير ربح، وإنما يكون من طريق التجارة الجائزة – شرعاً – كجعله رأس مال للمضاربة ، وإعطائه لمن يتجر فيه على نصيب معين من الربح، مع اتخاذ الضمانات الكافية للمحافظة على مال الوقف، وكجعله حصة في رأس المال – أي شركة – يستغل في تجارة ، أو جعله رأس مال للسلم في الحبوب والأقطان – مثلاً – إلى غير ذلك من مثل هذه الوجوه".

وجاء في الفتاوي الشرعية لدائرة الأوقاف في دبي ما يلي : "يجوز – عند السادة المالكية – وقف الدراهم والدنانير، لأن الانتفاع بها ممكن ، حيث تجعل رأس مال مضاربة، ويصرف ريعها للموقوف عليهم. كما في مفتاح الدراية 29 وكذا عند الحنفية – إن كان العرف جارياً به"³

وعوائد هذه الاستثمارات تعود إلى الصندوق الوقفي ويصرف منها على أنشطة الصندوق، بعد حساب المصاريف الإدارية، وحقوق الآخرين⁴. وقد يشكل عند البعض أنه هل يجوز أن ينسحب أحد الواقفين من الصندوق، أو هل يجوز أن لا يعوض إذا لم يلتزم بالاشتراكات المطلوبة سنوياً.

جاء في المادة 779 من مجلة الأحكام الشرعية – على المذهب الحنبلي – للقاري ما يلي: "يجب العمل بشرط الواقف عدم إيجاره، وفي قدر المدة وفي قسمة ريعه على الموقوف عليهم في تقدير استحقاقهم، وفي تقديم بعض الموقوف عليهم على البعض الآخر، وإخراج من شاء بصفة، وإدخال من شاء بصفة"⁵.

¹ وانظر أيضاً المادة 41 من مشروع قانون الأوقاف الكويتي مارس 1994

² ص 247، وانظر أيضاً الوقف ودوره في التنمية للهيئتي 78 وما بعدها.

³ الفتاوي الشرعية 1/ 235، انظر رسالة في جواز وقف النقود لأبي السعود العمادي.

⁴ انظر (شرح السنهوري 247 وما بعدها، قانون العدل والإنصاف المادتين 60، 61)

⁵ مع حذف بعض الأمثلة والتفصيلات، وقارن بالمادة 858 من ملخص مجلة الأحكام الشرعية على المذهب المالكي لمحمد عامر، وانظر بحوث فقهية

معاصرة للشريف 576/1

وأما بالنسبة لانسحاب أحد الأعضاء من الصندوق، جاء في المادة 843 من ملخص الأحكام الشرعية للسادة المالكية: "كما يجوز الوقف على التأبيد ، كذلك يجوز لمدة معينة كالسنة والسنتين، ونحو ذلك"¹. وعلى هذا يمكن توقيت مدة اشتراك كل عضو بمدة معينة، وبشروط معينة. ولا يحق للمشارك استرجاع أقساطه عند انتهاء مدة عضويته بناء على الرأي المعتمد عند جمهور العلماء. جاء في قانون العدل والإنصاف المادة 3 ما يلي :

"بمجرد انعقاد الوقف صحيحا يزول ملك الواقف عن العين الموقوفة ، وبصير الوقف لازما فلا يملك الواقف الرجوع فيه"²

وأما بالنسبة للوقف على النفس فيجوز عند كثير من العلماء الوقف على النفس منفردا أو بالاشتراك مع الغير.

قال البابر تي – رحمه الله – شرط الغلة لنفسه، وجعل الولاية إليه جاز عند أبي يوسف، وهو قول أحمد وابن أبي ليلى وابن شبرمة والزهرى، ومن أصحاب الشافعي ابن سريج.³ وقد يستشكل بعضهم الإنفاق من أصول الوقف في شكل تعويضات عند الحاجة إلى ذلك. ولكن هذا يجوز عند أكثر الفقهاء الذين أجازوا وقف المنقول.

جاء في الدر المختار: وصح – أيضا – وقف كل منقول – قصدا⁴ فيه تعامل الناس كفأس وقدم، بل ورد الأمر للقضاة بالحكم به – كما في معروضات المفتي أبي السعود – ومكيل وموزون ، فيباع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة⁵. فعلى هذا لو وقف كرا⁶ على شرط أن يقرضه لمن لا بذر له ليزرعه لنفسه، فإذا أدرك أخذ مقداره، ثم أقرضه لغيره وهكذا جاز.

وفي البرازية: جاء وقف الأكسية على الفقراء، فتدفع إليهم شتاء، ثم يردونها بعده⁷. وعلى هذا نجد في الصندوق الوقفي للتأمين الحل الشرعي الأمثل لقضايا ضمان الاستثمار، فنستفيد من مزايا النظام ونتجنب عيوب التأمين – بأنواعه – وفقا للشريعة الإسلامية. وطريقة إنشاء الصندوق هي نفس طريقة إنشاء شركات التأمين التكافلي.

والحمد لله رب العالمين.

¹ وانظر بحوث فقهية معاصرة 578/1

² وانظر بحوث فقهية معاصرة 1/ 576، وأحكام الوقف للكبيسي 202/1

³ العناية 56/5 وانظر شرح منتهى الإرادات 494/2

⁴ أي مستقلا، لا تبعاً لعقار.

⁵ جاء في المادة 1059 من المجلة العدلية: الايضاع هو هو إعطاء شخص لآخر رأس مال ليتجر به، على أن يكون جميع الربح عائدا إليه دون العامل.

⁶ الكر – بضم الكاف - : مكبال لأهل العراق يساوي ستين قفيرا (المغرب 214/2)

⁷ حاشية ابن عابدين 375 /3